

كلام في السياسة

ماذا قصد فيلتمان من طمأناته البيروتية؟

جان عزيز

في ضوء ذلك، يُفهم كلام فيلتمان وسيلة لإبقاء الأزمة اللبنانية على استعارها. وفي هذه الحال، يبدو الهدفان مطلوبين: العدوى الخارجية، والمختبر الداخلي. ومن الهدفين تظهر على اللوح الأميركي ثلاثة احتمالات قابلة للاستثمار:

أولاً، أن يؤدي غلبان المختبر الأزمات إلى سقوط النظام اللبناني، وهو بالمفهوم الأميركي، فرضية إيجابية، عليه يفرض إلى نظام آخر أكثر استقراراً. وهو ما يفترض سلسلة معابر إلزامية، كلها «بناءة» في فوضاها، من الفتنة المذهبية الشنيعة - الشيعية، إلى تورط حزب الله في حروب أهلية، وحتى إلى التخفف ربما من بعض «الأثقال» الواهمة أزلياً وأبدياً، بأنها محطية ومحمية بالرعاية الغربية والأميركية، كان يزول المسيحيون في لبنان مثلاً، تماماً كما حصل في عراق أميركا، عليهم يفهمون ما قاله لهم مسؤول أميركي عتيق قبل عقدين: لا يمكننا تنكب إسرائيل ثانية في تلك المنطقة.

ثانياً، أن يفرض ذلك «المختبر» إلى استدراج سوريا على خلفية حساسية نظامها حيال الفتنة المذهبية، للتفاوض مع واشنطن، فتطرح عليها حينذاك السلة الواحدة للملفات الخلافية العالقة، من الخليج إلى غزة. وثالثاً، أن يستدرج المختبر نفسه مقاربة إيرانية، تفتح الباب على البازار الطهراني المغفل، أو المقتر، رغم كل الإغراءات والاحتكاكات من أفغانستان، وحتى انشقاق جنرال إيراني، أو اغتيال عالم نووي.

إنه «المختبر اللبناني» إذاً، وفق التصور الأميركي، أي الصيغة المنقحة والمعدلة لنظرية ساتلوف الشهيرة حول الفوضى الخلاقة، بعد إعطاء كل الضمانات اللازمة لدولة تنتهاها، يحصر أي «عوارض جانبية» قد تظهر على الكائنات المختبرة بعيداً عن الخط الأزرق.

حيال هذه السياسة، ما هي الخيارات المتاحة أمام لبنان؟ باختصار، ثلاثة نماذج ترسم:

أولاً، نموذج دولة الفوضى، في حال استمرار النزاع واستدامته، وصولاً ربما - وفق الطموح الأميركي - إلى نموذج الدولة الفاشلة، وهو جربها في الصومال ووجد فيها مخرجاً من مأزق.

ثانياً، نموذج الدولة الخاضعة، في حال الرضوخ لإملاءات المحكمة ومن خلفها.

ويبقى النموذج الثالث، الدولة المارقة، في حال نجاح المواجهة وإسقاط أدوات الإنذاع.

ثلاثة نماذج، يُسأل أهل «لبنان أولاً»، أي مصلحة لهم وللبنان فيها؟

يؤكد أكثر من سياسي معني ومشارك أن جفري فيلتمان، حين حضر في زيارته الخاطفة والمفاجئة إلى بيروت في 17 تشرين الأول الماضي، وزع على حواريه، إن مباشرة أو هاتفياً أو حتى عبر الرسائل النصية القصيرة التي يُدمنها بواسطة هاتفه الخليوي، معلومة عابرة بريئة، مفادها أنه إذا ما بلغ الوضع في لبنان حد زعزعة الاستقرار الأمني، وإذا ما تحرك حزب الله عسكرياً في الداخل، فإن إسرائيل لن تقف مكتوفة الأيدي على الحدود الجنوبية للبنان.

في تحليل الموقف الأميركي، قد تكون آخر الفرضيات أن إسرائيل جاهزة ومستعدة للتورط في الوحول اللبنانية، ومن المستبعد جداً أن يكون الكيان الصهيوني في وارد التدخل لمساعدة «حليف حليفه»، وذلك لأسباب تكتيكية على الأقل، ذلك أن من شأن خطوة كهذه أن تؤدي إلى إحراق من يذوق دعمه، بدل تحسين وضعه وتعويم صفه. وفي كل حال، فإن «النصائح» التي أسداها الياس المر في هذا المجال لا تبدو خالية كلياً من «المنطق»، وإلا لما تحشم كاتب المدونات الأميركية تسطيرها ونقلها من بيروت إلى واشنطن، ومن واشنطن إلى من يهيم الأمر... الغاية إذاً من كلام فيلتمان هي أبعد من تأكيد الدعم الخارجي. والأصح والأرجح، أن الغرض منه هو الصمود الداخلي حتى الانفجار. وهي معادلة خبرها اللبنانيون طوال 15 عاماً من حربهم الأهلية الطويلة، رغم التبدلات الجذرية في طبيعة تلك الحرب، وفي خطوط تماسها، وهويات متحاربيها... ورغم الانقلابات المتواترة في موازين قواها، لم يقدر مرة لطرف أو معسكر أو مقلب، أن يحسم فيها معركة تنهي حربه مهما كانت صغيرة. فحين تقاوت المسلمون والمسيحيون، توازنوا. حين تذررت الحرب داخل كل صف من الأثنيين، ظلت التوازنات الصغرى قائمة في ما بينهم. حتى حين تبثت «حروب كبرى» بكل الأسلحة والأعيرة والجيوش، على مخيم مطوق، أو حتى على حي محاصر منه، ظلت التوازنات محترمة ومحفوظة.

إنها القاعدة الذهبية لاستمرار النزاعات ولاستدامتها، إما لهدف خارج نطاقها، مثل نقلها بالعدوى أو بالتجاور، وإما لغاية داخلها، من نوع تحويل النزاع مختبراً مولداً لنماذج جديدة من المنظومات، على إحداها تمثل حل الاستقرار الثابت، الذي بدأ مستحيلًا أو متعذراً في غياب النزاع، وتحديدًا النزاع المزمن.

علم وخبر

حماية مزهر

تبين أن القاضي المتقاعد رشيد مزهر (قاضي التحقيق العسكري الأول السابق) لا يزال يحظى بحماية أمنية من أكثر من جهاز رسمي، وتخصص له أكثر من سيارة مواكبة، بخلاف ما يجري مع زملائه الذين يُحالون على التقاعد.

ما قل ودل

نفت مصادر مقربة من المحكمة الدولية في لاهاي ما أشيع في بيروت على نطاق واسع، خلال الأيام الماضية، عن أن المدعي العام دانيال بلمار



قد أخذ إجازته السنوية ابتداءً من يوم أمس. وأكدت المصادر أن بلمار مواعيد محددة سابقاً خلال الأيام المقبلة، وأن إجازته تبدأ مع غيره من موظفي المحكمة مع عطلة عيدي الميلاد ورأس السنة.

العام والنبواب العموم في البلدان العربية في قطر في 4 تشرين الأول الماضي، في نطاق الاجتماع السنوي الدوري لهم، حاول فيه ميرزا ممثلاً لبنان حمل المجتمعين على إصدار توصية تطلب من سوريا التراجع عن مذكرات التوقيف، لكونها تطاوله شخصياً وتمثل سابقة في ملاحقة مدع عام عربي من قضاء عربي آخر ينبغي الحؤول دونها. فلم يوفق.

الثانية سعي المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء أشرف ريفي في اجتماع الجمعية العامة للمنظمة الدولية للشرطة الدولية (الإنتربول)، في قطر في 8 تشرين الثاني الماضي، إصدار قرار عن المجتمعين يرفض تجاوب الإنتربول العربي مع مذكرات التوقيف السورية نظراً إلى طابعها السياسي المنحى والهدف، والحض على الأخذ بنظام الإنتربول بعدم السماح بتعميم هذا النوع من مذكرات التوقيف. إلا أن المؤتمر، متفادياً إصدار قرار بذلك، اكتفى بالإعراب عن تعاطف شفوي مع اقتراح ريفي، تحميس له على الأخص مندوبو مصر والأردن ودول الخليج العربي.

ثاني الهواجس، أن رئيس الحكومة بصورٍ إصرار المعارضة على التصويت على إحالة ملف شهود الزور على المجلس العدلي، باعتباره فحاً منصوباً له يراد منه، بمعزل عن نتيجة هذا التصويت وإن خسرته قوى 8 آذار حتى، استدراجه إلى موقف علني يظهر فيه أنه بحمي شهود الزور وشركاءهم، وأخصهم أولئك الذين تشيع قوى 8 آذار أن صانعي الشهود هم معاونوه القريبون أو مسؤولون أو موظفون كبار في السلطة والأمن والقضاء. الأمر الذي حمل الحريري على وضع حد أقصى لأي تنازل يقبل به - حتى الآن على الأقل - بالخوض في ملف شهود الزور من غير أن ينكر اعترافه بهم. وهو أنه يقبل - بحسب ما أبلغ إلى المعارضة - بأي صيغة لا تلحظ إحالة هذا الملف على المجلس العدلي، ولا الاحتكام إلى التصويت بغية الوصول إلى هذا الهدف.

ثالث الهواجس يقين الحريري بأن انتزاع ملف شهود الزور منه بإجالاته على المجلس العدلي، يمثل خطوة تتوخى الانقضاض على القرار الاتهامي والمحكمة الدولية. وهو بذلك يلتقي مع قوى 8 آذار - مرة واحدة - على أن هذا الملف ليس هدفاً في ذاته، بل هو جزء من مواجهة أكثر ضراوة تستهدف المحكمة الدولية والعدالة الدولية. يلتقي بموقفه هذا أيضاً مع فحوى الزيارة الخاطفة لمساعد وزير الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأدنى السفير جيفري فيلتمان لبيروت في 17 تشرين الأول المنصرم، بعدما كان قد التقى الحريري قبل يومين في الرياض، وأعلمه بإصرار واشنطن على دعم المحكمة الدولية والمضي في عملها، والحؤول دون أي تدخل فيها. إلا أن ما قاله فيلتمان لرئيس الحكومة، ومن بعده لبعض من التقاهم في بيروت أو خابرههم هاتفياً بسبب تعذر اجتماعهم، كان تشديده على الحريري وقوى 14 آذار بعدم القبول بأي تسوية، بما في ذلك ما يتصل بملف شهود الزور، من شأنها التشويش على المراحل الأخيرة من إعداد القرار الاتهامي، وإضعاف المناخات السياسية التي يُعد لها القرار وتواكب النتائج التي سيفضي إليها في إطار عمل المحكمة الدولية.

حكمة



وشخصية جديدة، وأرسيا ثقة متبادلة. فإذا بانقطاع الحوار بين الحريري والأسد، وبينه والأمن العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، عامل رئيسي كي يفقد رئيس الحكومة قدرته على الحكم.

أول تلك الهواجس، وفق خلاصة أقطاب المعارضة، إخفاق الحريري في مقايضة مذكرات التوقيف الغيابية السورية بملف شهود الزور بوضعه في عهدة القضاء اللبناني دون سواء، لكن ليس بين يدي المجلس العدلي. عد مذكرات التوقيف ضغوطاً إضافية عليه، وسعى عبر معاونيه إلى توفير أوسع دعم عربي لموقفه ضدها، في اجتماعين شكلا مناسبتين ملائمتين لذلك:

الأولى المؤتمر الرابع لرؤساء النواب